## لتخفيف العبء عن جيوب المصريين

# جنون الأسعار!

**جراحات حكومية عاجلة لمرض**

■■ ترويض جنون الاسعار واطفاء نيرانها المشتعلة والتى اكتوى بها معظم البيوت المصرية خلال الفترة الماضية كانت من اولى المهام امام حكومة د.نظيف و التى منذ اليوم الاول لتوليها المسئولية وضعت نصب اعينها ضرورة البحث عن حلول شافية لضبط الأسواق واعادة الاسعار إلى وضعها الطبيعى قبل ان تصيبها هيستيريا الزيادة والانفلات العشوائى.. ولان حكومة د.نظيف تدرك تماما ان عمليات الاصلاح الاقتصادى لن يكتب لها النجاح إلا بعد اتخاذ اجراءات عاجلة لكبح جماح الاسعار فقد بدأت فى اتخاذ خطوات جادة للتصدى لطوفان الاسعار الجارف ووضع حد لجشع التجار الذين اختاروا سكة الكسب السريع على حساب الناس الغلابة.. وقد اكد الرئيس حسنى مبارك فى مناسبات عديدة على ضرورة حماية محدودى الدخل وضمان حياة كريمة ومناسبة للبسطاء من خلال توفير السلع الاساسية فى الاسواق، وعدم اضافة اى اعباء جديدة على المواطنين بعد ان وصل الدعم الذى خصصته الحكومة للسلع الاساسية إلى حوالى ٢٤ مليار جنيه سنويا.

ومن هنا كانت التعريفة الجمركية وتخفيضها مجرد بداية يتبعها خطوات اخرى لن تقل عنها تأثيرا ويجرى حاليا وضع الاسس التى تضمن اعادة مارد الاسعار إلى حجمه الطبيعى.. لكن ما الاجراءات وكيف يتم تفعيلها وتحويلها إلى واقع ملموس؟! التفاصيل فى هذا التحقيق. ■■

## وزير التموين: قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار يحمى المستهلكين من سطوة التجار

## وزير التجارة الخارجية و الصناعة: تخفيض الرسوم والجمارك مجرد بداية وخطوات جديدة لإنعاش الأسواق

تحقيق:
**أمانى صادق**

ولان وزير التموين بحكم موقعه هو المسئول الاول عن تأمين السوق وتوفير جميع السلع بالكم والسعر المناسب لاكثر من ٧٠ مليون مواطن كان لابد من معرفة خطته لتحقيق التوازن فى الاسعار الذى كلف الرئيس مبارك الحكومة بتحقيقه.. يقول دحسن خضر وزير التموين والتجارة الداخلية ان الاشهر الماضية قد شهدت نشاطا مكثفا للحكومة لرفع العبء عن المستهلكين ومساعدتهم فى تخطى ازمة الارتفاع العشوائى للاسعار استغلالا لعدم وجود نظام التسعير الجبرى للسلع وتطبيق نظام السوق الحر الذى يحكمه قانون العرض والطلب.

ويؤكد وزير التموين ان استغلال اى موقف لرفع الاسعار هو مبدأ مرفوض وسيواجه بكل حزم كما ان هناك تعاونا مع رجال الاعمال سواء كانت غرفا تجارية أو اتحادات أو شعبا والجميع بدأوا يتعاونون لتنفيذ خطة الإصلاح الحقيقية التى تقودها الحكومة من خلال عدة محاور مهمة تعمل من خلالها لضرب جشع بعض التجار والمستوردين والمستغلين وهذه المحاور تعتبر اليات حقيقية فى يد الحكومة وتشمل الالتحام المباشر مع الغرف التجارية والاجتماع مع التجار لتوعيتهم وحثهم على عدم الاستغلال لاى ظرف طارئ وقيام الغرف بتتبع حركة الاسعار فى المحافظات بالاشتراك مع مديريات التموين للسيطرة عليها.

كما تشمل الخطة مراجعة اسعار الخامات ومستلزمات الانتاج التى تدخل فى الصناعات الوطنية حتى تكون اى زيادة تطرأ على المنتج مبررة وغير مبالغ فيها إلى جانب تكثيف الحملات الرقابية للتأكد من جودة السلع المعروضة وتحرير محاضر للمنتجين عند البيع حيث لن يسمح بتخزين السلع من اجل احداث نقص فى المعروض لزيادة اسعارها.

ويضيف وزير التموين قائلا نظرا لعدم وجود نظام التسعير الجبرى فان هناك دورا هاما يجب ان تفعله جمعيات حماية المستهلك ولذلك سيتم دعم هذه الجمعيات لتفعيل دورها خاصة ان هناك ضرورة لهذه الجمعيات اكثر من اى وقت مضى لمكافحة زيادة الاسعار وجشع بعض التجار.

ويوضح وزير التموين ضرورة تنفيذ خطة انشاء اسواق الجملة بالمحافظات حيث ستساهم هذه الاسواق بشكل كبير فى تثبيت وتخفيض الاسعار لكثير من السلع سواء الغذائية أو الاستهلاكية لانها ستكسر حلقات التداول وبالتالى سيؤثر ذلك على السلع مع تطبيق نظام من المنتج للمستهلك بدون وسطاء. هذا بجانب زيادة عدد المعارض التى تقيمها الوزارة بالتعاون مع اتحاد الغرف واتحاد الصناعات فى المواسم والاعياد لتوفير احتياجات المواطنين باسعار مخفضة فى نفس الوقت الذى يتم التركيز فيه على توافر جميع السلع الضرورية من خلال المجمعات الاستهلاكية وخاصة السلع التى تمس الأمن الغذائى للمواطنين وهناك اتفاق بين وزارة التموين والشركة القابضة للصناعات الغذائية والمشرفة على المجمعات الاستهلاكية على توفير جميع السلع خاصة السكر والزيت واللحوم والدواجن والدقيق والارز والبقوليات والاسماك بانواعها ومنتجات الألبان بأسعار تقل عن الاسواق بنسبة تتراوح من ١٠ إلى ٢٠٪

ويؤكد د.حسن خضر انه بصدور قانون تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية التى يجرى حاليا مناقشته فى مجلس الشعب سيكون اللبنة الاولى فى المنظومة التشريعية والتى ستسهل انخراطنا فى السوق العالمى والدخول فى شراكة مع الدول والتكتلات الاقتصادية فى العالم خاصة اننا استشعرنا اهمية ذلك التشريع فى الاونة الاخيرة والحاجة إلى وجوده لضمان تحقيق منافسة فى الاسواق وتحقيق الاستقرار للمنتجين والمستهلكين ويمنع الممارسات الاحتكارية الضارة والتى تعطى البعض مزايا لا يستحقونها بالاستفادة من مراكزهم الاحتكارية.

ويطالب وزير التموين المواطنين بمعاونة الاجهزة فى حصوله على احتياجاته بجودة عالية وسعر مناسب وذلك بالامتناع عن شراء اى سلعة يشعر ان هناك مبالغة فى سعرها ولا يتنازل عن حقه فى الحصول على سلع عالية الجودة مما سيجعل المستغلين يتراجعون وتستقر الاسواق.

### امكانيات محدودة

يقول المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة ان الحكومة الجديدة منذ توليها مهام مسئولياتها وهى فى بحث مستمر لرفع المعاناة عن المواطنين ولهذا فقد اتخذت عددا من القرارات ونفذتها لتوفير السلع للمستهلكين باسعار مناسبة وذلك من خلال رفع كثير من الاعباء عن المنتجين حتى يستطيعوا الانتاج بتكلفة اقل منها تخفيض الرسوم والجمارك واتاحة الارض بأسعار مخفضة وإلغاء كثير من الاجراءات فى استخراج التراخيص لتشغيل المصانع وتسهيل اجراءات التسجيل الصناعى ليتم خلال ٢٤ ساعة تشجيعا للمنتجين وهناك مزيد من الاجراءات ستتم خلال الايام القادمة لإزالة المعوقات والتعقيدات عن العملية الانتاجية لاتاحة الفرصة امام المنتجين للعمل فى مناخ مناسب وحتى ينتجوا سلعا اسعارها مناسبة.

ويضيف وزير الصناعة قائلا: مصر دولة امكانياتها محدودة والوسيلة الوحيدة لتعظيم هذه الامكانيات توجيه كل الامكانيات لتسير فى اتجاه واحد بمشاركة كاملة لكل المؤسسات الصناعية فى مصر لخلق صناعة قوية قادرة على المنافسة فى الداخل والخارج فى شكل سلع وخدمات مميزة وزيادة الاستثمارات وخلق فرص عمل وكلها امور لمصلحة المواطنين مشيرا إلى ان التعديلات الجمركية التى اصدرتها الحكومة ساعدت الصناعة على الوقوف على قدم المساواة مع الصناعات الاخرى خاصة ان ٤٪ فقط من الانتاج الصناعى هى التى يتم تصديرها و الباقى يتم تداوله محليا وكان لابد من تخفيض الاعباء عن الصناعة وتخفيض الجمارك على مستلزمات الانتاج وهناك تخفيضات اخرى قادمة على المواد الخام والسلع الرأسمالية.

ويقول المهندس رشيد ان المرحلة المقبلة ستشهد مزيدا من الاجراءات الجديدة لدفع العملية الانتاجية وحل كثير من المشاكل التى يشكو منها المنتجين مشيرا إلى ان اهم تحديات الصناعة المصرية حاليا انخفاض الاستثمارات الصناعية وذلك لعدم تمويل البنوك المصرية للمشروعات الصناعية والتجارية خاصة ان كثيرا من الشركات الصناعية المتوسطة والصغيرة غير مؤهلة للتعامل مع البنوك كما ان هناك عددا كبيرا من المصانع متعثرة فى المناطق الصناعية الجديدة ويجرى حاليا الاتفاق مع البنك الاهلى وبنك مصر لعلاج المشروعات الصناعية المتعثرة حيث ستقدم الوزارة من جانبها الدعم الفنى عن طريق برنامج تحديث الصناعة وعن طريق اتحاد الصناعات وقد بدأنا فعلا فى ايجاد صناديق خاصة لصناعات معينة لتمويل هذه المشروعات وتطويرها ومساندتها تصديرا وكل هذه الاجراءات سيكون لها انعكاساتها الايجابية على الانتاج وتكلفته وبالتالى على اسعاره لتحقيق الهدف فى توفير سلع عالية الجودة باسعار غير مبالغ فيها ومناسبة لاكبر شريحة فى المجتمع.

يرى خالد ابواسماعيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ان هناك دورا هاما ستلعبه الغرف التجارية والتى تغطى جميع الانشطة التجارية فى تحقيق التوازن والاستقرار للأسعار داخل السوق وذلك من خلال توفير وترويج السلع بأحسن جودة وبالسعر المناسب مشيرا إلى ان الغرف التجارية تقوم بدور هام فى اتاحة فرص عمل جديدة لاستيعاب الشباب وفى تنمية الصادرات المصرية وضبط ايقاع الميزان التجارى من خلال استعمال اليات كثيرة منها البعثات الترويجية فى الخارج والاجتماعات المستمرة بين التجار ورجال الاعمال حيث ان هناك اقتناعا تاما بان زيادة الرواج هو السبيل لتخفيض الاسعار، فالحركة التجارية الواسعة و الاسواق المفتوحة هى التى ستخلق توازنا للاسعار من خلال المنافسة بين المستورد والمحلى والنتيجة بالطبع ستكون لصالح المستهلك المصرى والاقتصاد المصرى ككل.

ويضيف رئيس اتحاد الغرف التجارية قائلا: الايام القادمة ستشهد مزيدا من الاجراءات فى الاسواق لإعادة الاسعار إلى معدلاتها الطبيعية بعد الخطوات المتتالية التى تتخذها الحكومة لتحقيق التوازن فى الاسواق ولكن قد تكون هناك زيادة طفيفة نتيجة الارتفاع العالمى للسلع المستوردة.

واشار إلى ان الاتحاد سيقوم بعد العيد بعقد عدد من اللقاءات مع التجار وخاصة الكبار منهم لتوعيتهم بضرورة الالتزام بعدم رفع الاسعار بشكل مبالغ فيه كما ستقوم الغرف التجارية بالتعاون مع اتحاد الصناعات بمطالبة المنتجين واصحاب المصانع والشركات بتقديم قائمة كاملة بأسعار التكلفة الحقيقية للسلع التى ينتجونها واسعار الخامات المحلية بدلا من المستورد كاجراء لتخفيض فاتورة الاستيراد واستنزاف العملات الصعبة.

ويوضح خالد ابواسماعيل قائلا: سوف تعود الاسعار إلى طبيعتها بعد ان غالى البعض فى تقدير قيمتها وسيأتى هذا الانخفاض تلقائيا بعد ان يبتعد المستهلك عن شراء المنتجات التى ترهق ميزانيته ويتحول إلى منتجات اخرى اقل تكلفة.

ويقول رئيس اتحاد الغرف التجارية ان هناك لجنة خاصة لمراقبة الاسعار وحركتها بالاسواق برئاسة احمد الوكيل عضو مجلس ادارة اتحاد الغرف التجارية وهذه اللجنة فى حالة انعقاد دائم لمراقبة الاسعار فى الاسواق واعداد تقارير عنها.

وعلى الجانب الاخر سيشهد اتحاد الصناعات نشاطا مكثفا وذلك بعقد العديد من اللقاءات والاجتماعات مع المنتجين ورجال الصناعة لاقناعهم بضرورة ان يكون سعربيع منتجاتهم حسب التكلفة الفعلية للمنتج حتى يكون هناك تعاون بين الحكومة والمستثمرين والصناع لوضع الصناعة على الطريق الصحيح.

### انخفاض تدريجى

ويرى عباس زكى رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة ان الاسواق ستشهد زيادة فى حجم المبيعات خلال المرحلة القادمة بسبب ازالة الكثير من الاعباء التى كانت ملقاة على عاتق المنتجات وهذا بالطبع ستجعل السلعة تصل إلى المستهلك باسعار مناسبة.

وفيما يخص جشع بعض التجار والمنتجين اكد انه لا مصلحة لاحد فى زيادة الاسعار وتحميل المستهلك باكثر من قدرته حيث سيكون لذلك اثره على تخفيض الطلب على تلك السلع وبالتالى حدوث انكماش وركود يتضرر منه المنتج والتاجر معا واذا كان بعض التجار الجشعين فانهم نسبة ضئيلة وفى الوقت نفسه هناك زيادة حدثت فى الاسعار نتيجة زيادة الاعباء على المنتجين والمستوردين ولكن نتيجة للاجراءات الاخيرة التى تتخذها الحكومة فمن المتوقع ان تعود الاسعار إلى معدلاتها الطبيعية ولكن يجب ألا نفرط فى التفاؤل ونظن ان الاسعار سوف تنخفض هذه الايام ولكنها ستأخذ على الاقل فترة لتظهر الاثار الايجابية لهذه الاجراءات.

ويوضح عباس زكى قائلا الغرفة التجارية يقتصر دورها على توعية التجار ولكنها لا تملك معاقبة المخالف منهم ولكن هناك ادارة البحوث تقوم باعداد التقارير عن حالة السوق والتجار الملتزمين وغير الملتزمين وترفعه إلى الاتحاد أو وزارة التموين التى ترفعه بدورها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ الاجراءات اللازمة. وهناك اتجاه لعمل لوحة شرف تضم التجار الملتزمين والاعلان عنهم فى كل وسائل الاعلام وعلى الجانب الاخر هناك قائمة سوداء ستكون من نصيب التجار الجشعين.

ويؤكد رئيس غرفة القاهرة التجارية ان السوق والعرض والطلب تكون له الكلمة العليا وقانونه يطبق ويفرض على الجميع وهناك مع الاسواق المفتوحة تنوع كبير فى المعروض من السلع والغبة ستكون من نصيب الاقل سعرا والاكثر جودة.

لذلك فقد تأكد المنتجون والتجار ان ارتفاع الاسعار لا يتفق مع القدرة الشرائية للمجتمع كما ان المكسب يتحقق بدوران رأس المال وتخفيض الربح وبالتالى فانهم سوف يخفضون اسعارهم تلقائيا بهامش ربح بسيط لزيادة المبيعات وتحقيق مزيد من الرواج لكن ذلك سيتم بالتدريج خلال دورة رأس المال وما تم من تخفيضات للتعريفة الجمركية ستظهر آثاره خلال الايام القادمة وسيشعر المواطنون بالتحسن التدريجى فى الاسعار.

### الاسعار والقانون

اما د.نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب فيقول ان رفع الاسعار عادة ما يكون من خلال الاتفاق بين الصناع أو التجار أو المستوردين المتحكمين فى سلعة بذاتها وان المشروع قد تصدى لمثل هذه الممارسات الضارة وجرمها وذلك ضمن التشريع الذى طال انتظاره بقانون تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الضارة.

ويوضح انه لتحقيق التوازن فى الاسعار لابد من ضمان ان المطروح من سلع فى الاسواق يتم بيعه بسعره الحقيقى بدون مبالغة وهذا لن يتحقق إلا بوفرة المعروض من السلعة التى يزيد الطلب عليها وهذا بالتالى سيجعل اسعارها تعود تلقائيا إلى معدلها الطبيعى بدون مزايدة مشيرا إلى ان زيادة العرض وتنشيط المنافسة يبقى دائما كلمة السر لخفض الاسعار ولكن بشرط الا نسقط من حساباتنا الاهتمام بالجودة التى تحمى حقوق المستهلك وتجعل المنافسة السعرية لا تحيد عن اشتراطات الجودة.

ويضيف د.نادر رياض بان الاجراءات المتتالية التى اتخذتها الحكومة للإصلاحات الاقتصادية بدأ بتسهيل اجراءات الاستيراد والتخفيف من الرسوم الجمركية وما سوف يتبعه من تخفيض للاعباء الضريبية بقانون الضرائب الذى سيتم مناقشته فى مجلس الشعب خلال هذه الدورة من شأنه تنشيط الاسواق وزيادة المنافسة فى الانتاج والارتفاع بجودته.

ويقول ان زيادة القدرة الشرائية للمواطنين من خلال زيادة اجور ورواتب العاملين فى الجهاز الحكومى والذى يتجاوز عددهم ٦ ملايين عامل سيسهم فى رواج الاسواق وسيخلق فرصة لزيادة جودة المنتجات المحلية وهذا سينعكس على الاسواق داخليا وخارجيا بما يتيح زيادة حجم الصادرات.

ويوضح مستشار لجنة الصناعة بمجلس الشعب قائلا: ارتفاع الاسعار فى بعض الاحيان ربما لا يكون بسبب نقص المعروض ولكن لارتفاع عناصر التكلفة نتيجة للاهدار الكبير لعناصر الانتاج والذى يمثل عبئا على التكلفة مشيرا إلى ان الاهدار قد يكون فى جمع المحصول أو فى التغليف أو النقل أو التصنيع وهذا يمكن معالجته وبالتالى تخفيض التكلفة الانتاجية بما يؤثر على السعر النهائى للمنتج ويضرب مثلا بان الفاقد فى محصول الطماطم يزيد على ٤٠٪ مما يجعل اسعارها فى بعض الاحوال ترتفع بشكل كبير وفى كثير من الدول يتم معالجة ذلك الامر اما بتطوير التعبئة أو اقامة وحدات انتاجية بجوار المزارع مما يوفر فرص عمل وتعظيم القيمة المضافة وتقليل الفاقد وكله فى النهاية سيكون له الاثر الايجابى على الاسعار والتى من المؤكد ستكون فى صالح المستهلك.

### اجراءات حكومية

ويؤكد د.فتحى كامل رئيس غرفة الألبان باتحاد الصناعات بان الذى لا يعرفه الكثيرون ان المنتجين لا يشعرون بالسعادة باى زيادة فى اسعار السلعة التى ينتجونها لان ذلك يعنى من الناحية الاقتصادى تراجع نسبة المبيعات وبالتالى حدوث مزيد من الركود والمنتج عليه مسئولية كبيرة من اجور عمالة وطاقة ونقل وانتاج وقروض وفوائد بنكية واعباء اخرى كثيرة لابد من وجود سيولة لتغطيتها.

ويوضح ان الاجراءات الاخيرة التى اتخذتها الحكومة فى تخفيض التعريفة الجمركية كان له اثر سلبى على الصناعات الغذائية والمطلوب اتخاذ الاجراءات اللازمة لتدارك هذا الامر باصدار ملحق جديد للتعريفة الجمركية لتلافى هذه السلبيات التى ظهرت فى التعريفة الحالية حتى يكون هناك مشاركة مع الحكومة فى برنامجها الاصلاحى لوضع الصناعة على الطريق الصحيح خاصة ونحن مقبلون على عام ٢٠٠٥ والتى ستطلق فيه اتفاقية الجات وستفتح الاسواق على مصراعيها للمنتجات الخارجية ووقتها سيكون الوضع حرج للمنتجين المصريين لارتفاع تكلفة انتاجهم وعدم استطاعتهم المنافسة امام السلع الوافدة.

### المواجهة ليست مستحيلة

اما المهندس محمد اسعد خليل رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية فيرى ان مواجهة ارتفاع الاسعار وتحقيق التوازن للسلع ممكن و ذلك من خلال تحقيق الوفرة فى المعروض من السلع وخاصة السلع الاساسية وفى هذه الحالة سيضطر التجار إلى التنازل عن جزء من ارباحهم حتى يستطيعوا الاستمرار فى السوق حيث قانون العرض والطلب مشيرا إلى ان الشركة القابضة تقوم بتنفيذ هذه السياسة لجذب المستهلكين وإلزام جميع شركات المجمعات الاستهلاكية بحظر شراء الخضراوات والفواكه من الموردين بل والشراء مباشرة من اسواق الجملة توفيرا لحساب السمسرة لصالح المستهلك.

ويوضح انه فى سياسة الاصلاح الاقتصادى وبيع عدد من الشركات التابعة لقطاع الاعمال تم اسقاط المجمعات الاستهلاكية من هذه الحسابات باعتبارها خط الدفاع فى حالة نقص اى سلعة يتم توفيرها فورا عبر منافذها ا لتى تتعدى ٣٥٠٠ منفذ على مستوى الجمهورية حتى تخلق التوازن على حساب المستهلكين بالاضافة إلى ان بعض التجاوزات من بعض المسئولين عن المجمعات الاستهلاكية فى توزيع السلع المدعومة لا يلغى الدور الهام الذى تقوم به المجمعات فى تأمين المستهلك من الاستغلال والتلاعب.

ويضيف اسعد خليل بان هناك خطة للتوسع فى انشاء المجمعات الصغيرة وخاصة فى القرى حتى يستفيد منها المواطنون فى المناطق البعيدة وهذه الخطة يتم تنفيذها بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية و المحليات لانشاء الف مجمع من خلال قروض للشباب تتراوح من ١٠ إلى ٢٠ ألف جنيه وسيبدأ تطبيق هذه التجربة فى ٥ محافظات هى الجيزة والفيوم واسيوط والبحيرة والشرقية حيث سيتم اختيار قرية أو قريتين فى كل محافظة لتطبيق التجربة ثم يتم التوسع التدريجى فى باقى قرى المحافظة وستكون هذه المجمعات الصغيرة تحت الاشراف الكامل للشركة القابضة للصناعات الغذائية والتى ستمدهم بالسلع.

### رئيس اتحاد الغرف التجارية: تنسيق تام مع التجار لوضع حد للزيادة العشوائية للأسعار

■ خالد أبواسماعيل

### رئيس الشركة القابضة للأغذية: ٣٥٠٠ مجمع استهلاكى مفتوحة لمواجهة المستغلين بأسعار مخفضة

■ عباس زكى

■ د. حسن خضر

■ رشيد محمد رشيد

جريدة العالم اليوم ٢٠٠٤/١١/١٣